الأمم المتحدة

E/CN.5/2015/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 November 2014
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الثالثة والخمسون
٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥
متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٤/٤. ويتناول التقرير التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، إضافة إلى الثغرات الكبيرة التي لا تزال موجودة في بعض المجالات. وعلى وجه الخصوص، يسلط التقرير الضوء على التقدم المحرز في القضاء على الفقر والجوع، وخلق فرص عمل، وتحسين نواتج التعليم والصحة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وزيادة الإنتاجية الزراعية، والاستثمار في الهياكل الأساسية، وتحسين الحوكمة، وحشد الموارد من أجل التنمية الشاملة. ويناقش التقرير أيضا السياسات الرامية إلى تعزيز التحول الاقتصادي.

051214 181214 14-65635 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - تعكس الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مستقبل أفريقيا السياسي والاجتماعي والاقتصادي وفقا لرؤية جماعية. وهي تستند إلى مجالات ذات أولوية هي الزراعة والأمن الغذائي، وتغير المناخ وإدارة الموارد الوطنية، والتكامل الإقليمي والهياكل الأساسية، والتنمية البشرية، والحوكمة الاقتصادية وحوكمة الشركات، وتعتبر التكامل الإقليمي عاملا حاسما لنجاح التحول في القارة. وتعرض قضايا شاملة هي تمكين المرأة، وتنمية القدرات، وإقامة شراكات مع القطاع الخاص، واستيعاب تكنولوجيات المعلومات والاتصالات باعتبارها عناصر تمكينية للتحول في أفريقيا.

٢ - ويبين جدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، والموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التطلعات إلى وضع خطة تنمية أمتن لأفريقيا. ويهدف جدول أعمال ٢٠٦٣ إلى استثمار الإنجازات التي تحققت حتى الآن في أفريقيا ومعالجة التحديات الجديدة والمستمرة. وهو يشكل مرحلة جديدة يتولى فيها الأفارقة زمام الأمور ويواصلون شحذ تطلعاتهم الإنمائية، لا سيما كفالة أن تتمحور جهود التنمية في أفريقيا حول الإنسان، وأن تكون مستدامة، وأن تسفر عن تحقيق الرخاء والتكامل والاتحاد في أفريقيا. ويمثل الموقف الأفريقي المشترك تطلعات الشعوب الأفريقية ومساهماتها في النقاش العالمي بشأن صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣ - ومنذ أن اعتمدت أفريقيا الشراكة الجديدة، ظلت القارة تسجل مكاسب قوية في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي. وأدى النمو المستمر إلى صعود الطبقة المتوسطة في أفريقيا. وتشهد الفترة الحالية تراجعا في معدلات الفقر وتحسنا في نواتج التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين. وفي ظل الاستقرار الاقتصادي شهدت القارة أيضاً دخول تدفقات غير مسبوقة من رأس المال الاستثماري، تقدر بنحو ٨٠ بليون دولار في عام ٢٠١٤ وحده. وتحققت خطوات مثيرة للإعجاب في تحسين إتاحة الخدمات العامة وجودتها، بما في ذلك مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي. وزادت الاستثمارات في الهياكل الأساسية بصورة كبيرة وتتحسن جودة وفعالية المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية. ويجري حاليا أيضاً بذل جهود أكبر لتعزيز السياسات التي تدعم التصنيع والتحول الهيكلي للاقتصادات الذي يفضي إلى خلق فرص العمل والقضاء على الفقر.

٤ - وقد تحققت هذه المكاسب في سياق عقد من النمو الاقتصادي الكبير في كثير من بلدان المنطقة. وفي حين لا يزال التعافي الاقتصادي العالمي هشا وغير متكافئ، فإنه يتوقع أن ينمو اقتصاد أفريقيا بمعدل ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٤ و ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٥، وأن

يسجل أكثر من ثلثي البلدان في المنطقة معدلات نمو متصلة على مدى أكثر من عقد من الزمن[1]. ويستند هذا النمو إلى الطلب الخارجي القوي على السلع الأساسية، وتوافر بيئة داعمة من السياسات الاقتصادية الكلية المحلية، وزيادة الاستهلاك المحلي، ووجود بيئة خارجية مواتية، وقوة نمو الاستثمار العام والخاص في الهياكل الأساسية والموارد الطبيعية والزراعة والخدمات.

٥ - وبقدر ما يجدر هذا التقدم الأخير بالترحيب، فلا تزال هناك تحديات مهمة. فمن الشواغل الكبيرة استمرار معدلات الفقر المرتفعة. وقد أدت الصدمات الناجمة عن الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، وتقلب أسعار الغذاء والطاقة، والأمراض الوبائية، والكوارث البيئية، وظهور قضايا تتعلق بالحكم والسلام والأمن كالإرهاب والاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات إلى تفاقم مشكلات اللامساواة والضعف والاستبعاد.

ثانيا - إنجازات أفريقيا في مجال التنمية الاجتماعية

ألف - القضاء على الفقر

٦ - لقد أدت قوة الاقتصادات ونموها إلى خلق توقعات بأن النمو، إذا جُعل شاملا وعادلا، سيسفر عن تحسن ملموس في مستويات المعيشة ومؤشرات التنمية الاجتماعية في جميع بلدان القارة. ورغم أن أفريقيا تضم ١١ من الاقتصادات العشرين الأسرع نموا في العالم، فلا يزال يتعين على البلدان الأفريقية بذل جهود أكبر بكثير لتحقيق الرخاء المشترك على نطاق واسع والحد من الفقر واللامساواة. وتشير تقديرات جديدة عن الفقر على الصعيد العالمي، نشرها البنك الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ للسنة المرجعية ٢٠١١، إلى أن نحو ٣٩,٦ في المائة من سكان أفريقيا (٤٣٧,١ مليون شخص) يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم مقارنة بنسبة ٤٦,٦ في المائة (٢٩٥,٨ مليون شخص) في عام ١٩٩٠. وتشير هذه الاتجاهات إلى أنه على الرغم من الجهد الجماعي، لا يتوقع أن تخفض أفريقيا نسبة الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٧ - غير أن الوضع يختلف قليلا على المستوى دون الإقليمي. فأفريقيا الشمالية نجحت في خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف - من ١١,٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١١، رغم أن عدداً أكبر من الأشخاص يعيشون في الفقر في عام ٢٠١١ (١٨,٦ مليون شخص) مقارنة بعام ١٩٩٠ (٧,٠٢ ملايين

(١) انظر: الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠١٤، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.14.II.C.2.

شخص) لسبب يُعزى جزئيا إلى نمو السكان. أما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فكانت وتيرة التقدم أبطأ. فنحو ٤٧ في المائة (٤١٥,٤ مليون شخص) كانوا يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم في عام ٢٠١١ مقارنة بنسبة ٤٨,٢ في المائة (٤١٣,٧ مليون شخص) في عام ٢٠١٠ و ٥٦,٦ في المائة (٢٨٩,٧ مليون شخص) في عام ١٩٩٠. ويتوقع أن تنخفض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم في أفريقيا جنوب الصحراء إلى ٤٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٥ و ٣٤,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠[٢]. وتوجد لدى أقل البلدان نموا في أفريقيا أعلى نسبة للفقر، إذ كان ٥٠,٣ في المائة من سكانها يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم في عام ٢٠١١.

٨ - وعلى الصعيد القطري، كان التقدم المحرز متباينا أيضاً. ففي الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١، ارتفعت مستويات الفقر في ١١ بلدا[٣] وتراجعت في ٣٦ بلدا آخر. ومن بين البلدان التي شهدت تراجعا، حقق ١٣ بلدا الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بخفض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم بمقدار النصف. وهذه البلدان هي بوتسوانا وتونس والجزائر وجنوب أفريقيا وجيبوتي وسوازيلند والسودان وغانا وغينيا ومصر والمغرب وموريتانيا وناميبيا.

٩ - والتأثير المتباين للنمو على الفقر واضح أيضاً. ففي حين كانت إثيوبيا وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا وليبريا وموزامبيق من بين الاقتصادات العشرة الأسرع نموا في العالم، فقد زاد مجموع نسبة الفقراء فيها من ٦٢,٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٢، ثم تراجعت هذه النسبة إلى ٥١,١ في المائة في عام ٢٠١١. وبالقيم المطلقة، زاد عدد الفقراء في هذه البلدان من ٧٧ مليون شخص في عام ١٩٩٠ إلى ١١١,٩ مليونا في عام ٢٠٠٢ و ١١٦ مليونا في عام ٢٠١١. ومن بين هذه البلدان، كانت غانا الوحيدة التي نجحت في خفض معدل الفقر بأكثر من النصف، من ٥٠,٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٨ في المائة في عام ٢٠١١. وكذلك ازداد الفقر في عدد آخر من الاقتصادات السريعة النمو. ففي زامبيا، زادت نسبة الفقراء من ٦٠,٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٧٣,٢ في المائة في عام ٢٠١١. وفي ليبريا، قفزت النسبة من ٦٨,٥ في المائة إلى ٧٠,٢ في المائة، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية من ٥٦,٣ في المائة إلى ٨٤ في المائة. وفي

(٢) انظر: World Bank Group, *Global Monitoring Report 2014/2015: Ending Poverty and Sharing Prosperity* (Washington, D.C., World Bank 2014).

(٣) توغو، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرينسيبي، وزامبيا، وغابون، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وكينيا، ومدغشقر، ونيجيريا.

أكبر اقتصاد في أفريقيا، وهو نيجيريا، لم تتغير نسبة الفقراء. فقد بلغت ٦٠,٤ في المائة في عام ١٩٩٠ و ٦٠,١ في المائة في عام ٢٠١١ – وزاد عدد الفقراء من ٥٥,١ مليون شخص في عام ١٩٩٠ إلى ٩٨,٦ مليونا في عام ٢٠١١. وتبين أيضاً تجربة إثيوبيا، السريعة النمو وإن كانت أقل ثراء في الموارد، التأثير المرجح للنمو الذي يقوده قطاع الزراعة. فقد خفضت إثيوبيا مستويات الفقر لديها بدرجة كبيرة، من ٦٢,١ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٦,٨ في المائة في عام ٢٠١١.

١٠ – ولا تفسر الفروق بين البلدان في وتيرة النمو الاقتصادي فقط تباين النجاح في خفض معدلات الفقر في أفريقيا، ولكنها تفسر أيضاً جودة ذلك النمو أو مدى شموله. وعلى وجه الخصوص، لم يؤد النمو إلى خلق فرص عمل إنتاجي بوتيرة تكفي لاستيعاب النمو السكاني. وكذلك لم تتح للفئات الاجتماعية الفقيرة أو المحرومة في أفريقيا سوى إمكانية محدودة أو غير كافية للحصول على خدمات عالية النوعية في التعليم والرعاية الصحية وعلى الأصول الإنتاجية كالأرض والائتمان. وزاد ذلك من اللامساواة والاستبعاد الاجتماعي وانتقص من مكاسب الإنتاجية في الحيازات الزراعية الصغيرة. وفي البلدان الغنية بالموارد، كان النمو مدفوعا بالدرجة الأولى بصادرات السلع الأساسية. ولم يؤد ذلك إلى التصنيع وتقاسم الرخاء. وعلاوةً على ذلك، فإن السياسات الاجتماعية والاقتصادية الكلية المتبعة في بعض البلدان لم تعالج بالقدر الكافي آثار النمو على محتوى الوظائف أو توزيعها، مما أسهم في ارتفاع مستويات العمالة الهشة وزيادة حجم القطاع غير الرسمي في الاقتصاد.

١١ – وحتى يتسنى للبلدان الأفريقية الحد بدرجة كبيرة من مستويات الفقر، فإنه يتعين عليها تحقيق نمو اقتصادي مستمر مصحوبا بتحول اقتصادي هيكلي. وسيؤدي ذلك إلى إعادة توزيع العمالة بصورة كبيرة من القطاعات المنخفضة الإنتاجية مثل الزراعة والقطاع غير الرسمي إلى قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات. وإضافةً إلى ذلك، توجد حاجة إلى سياسات عامة مدروسة بشكل جيد وفعالة من أجل تعزيز أنماط النمو التي توفر تكافؤ الفرص للفئات المحرومة، وتعالج مشكلات التوزيع. وينبغي أن تعكس السياسات الوطنية فهما واضحا لجوانب الفقر غير المتصلة بالدخل وفهما أدق للمسائل المتعلقة بتحديد الفقراء والأماكن التي يعيشون فيها وسبل الوصول إليهم والحواجز الهيكلية التي تجعل من الصعب الإفلات من براثن الفقر. وينبغي كذلك أن تعكس السياسات الوطنية فهما للسبل التي تؤثر من خلالها إخفاقات الأسواق، من قبيل الأزمات الاقتصادية وأزمات الغذاء والطاقة العالمية، وتغير المناخ، على الأشخاص الذين يعيشون في الفقر وغيرهم من الفئات الاجتماعية

المحرومة. وإذا استنارت السياسات بتلك الرؤى فيمكنها أن تعزز تأثير النمو على الحد من الفقر.

١٢ - وتبعث تقديرات البنك الدولي على الأمل بأن تتمكن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خفض نسبة الفقراء إلى ١٩,٢ في المائة أو ٢٠٢,٥ مليون شخص بحلول عام ٢٠٣٠ إذا حافظ كل بلد على معدل نمو سنوي للفرد يبلغ ٤ في المائة، وحافظ على توزيع الدخل الحالي. وحسب هذا السيناريو، يتوقع أن تكون بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا ومدغشقر وملاوي فقط هي البلدان التي ستتجاوز فيها معدلات الفقر ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. ويمكن أن تتعرض الجهود المبذولة للحد من الفقر في المستقبل القريب لانتكاسة بسبب الحيرة الشديدة لأسباب متعددة تشمل الركود الاقتصادي العالمي، وصدمات أسعار الطاقة والغذاء، وتغير المناخ، وانعدام الاستقرار السياسي ووجود نزاعات، والموجات الكبيرة لانتشار الأمراض[٤]. ومن دواعي القلق بوجه خاص تأثير تغير المناخ على التنمية العريضة القاعدة. فقطاع كبير من سكان أفريقيا يعتمد في رزقه بدرجة كبيرة على قطاعات حساسة للمناخ كالزراعة ومصائد الأسماك والسياحة.

باء - تعزيز الإنتاجية الزراعية

١٣ - ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في أفريقيا من ٢١٧ مليون شخص في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ إلى ٢٢٧ مليونا في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، وهي مدة زمنية انخفض فيها عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في العالم من ٨٤٠ مليون إلى ٨٠٥ ملايين شخص[٥]. وأمست أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى موطنا لأكثر من ربع عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في العالم. وتظل الحالة في شمال أفريقيا إيجابية إذ استطاعت هذه المنطقة دون الإقليمية المحافظة على معدل انتشار الجوع في مستوى أقل من ٥ في المائة. وارتفع أيضا عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في منطقة الساحل من ١١,٣ مليون شخص في عام ٢٠١٣ إلى ٢٠ مليونا في عام ٢٠١٤. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى تدهور حالة الأمن الغذائي في شمال نيجيريا، وشمال الكاميرون،

---

(٤) انظر: World Bank, *Policy Research Report: Measured Approach to Ending Poverty and Boosting Shared Prosperity: Concepts, Data, and the Twin Goals* (Washington, D.C., 2014).

(٥) انظر: Food and Agriculture Organization of the United Nation, International Fund for Agricultural Development, and World Food Programme, *The State of Food Insecurity in the World*: Strengthening the enabling Environment for food security and nutrition (Rome, Food and Agriculture Organization of the United Nation, 2014).

والسنغال. وتمثل هذه البلدان الثلاثة وحدها أكثر من ٤٠ في المائة من إجمالي الحالات. وسيؤدي تدهور إضافي في حالة النيجر أيضا إلى انضمام قرابة مليون شخص آخرين إلى صفوف من يعانون من انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠١٤، بالمقارنة مع عام ٢٠١٣. وتظل معدلات سوء التغذية دون تغير كبير في جميع أنحاء المنطقة، باستثناء بوركينا فاسو التي انخفض فيها عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد انخفاضا كبيرا[٦].

١٤ - وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي هو أحد الأهداف الرئيسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. والزراعة أهم قطاع في أفريقيا من حيث أثرها المحتمل على القضاء على الفقر، نظرا لحجم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وعدد الأشخاص الذين يعتمدون عليها. وتشير التقديرات المتعلقة بالفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥ إلى أنه بفضل اعتماد التصنيع القائم على الزراعة، تؤدي زيادة سنوية بنسبة ١ في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إثيوبيا، ناجمة عن نمو القطاع الزراعي، إلى انخفاض في عدد الفقراء بنسبة ١,٧ في المائة في السنة. وفي حالة غامبيا، تؤدي نفس الزيادة إلى انخفاض سنوي بنسبة ١,٨ في المائة في عدد الفقراء[٧]. وإضافة إلى أثر الزراعة المباشر على تحسين الأمن الغذائي وزيادة الدخل والحد من الفقر، فهي توفر أيضا فرص عمل لما يقرب من ٦٠ في المائة من سكان أفريقيا. ومن حيث الأثر العام على النمو، تمثل الزراعة وحدها ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للقارة و ٥٠ في المائة من مجموع صادراتها. وعلى الصعيد القطري، تراوحت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ ما بين النسبتين العاليتين ٥٧ في المائة في سيراليون و ٥٦ في المائة في تشاد والنسبتين المنخفضتين ٣ في المائة في جنوب أفريقيا و ٢ في المائة في سيشيل[٨].

١٥ - وعلى الرغم من الأهمية البالغة للزراعة وما تنطوي عليه من إمكانات، تشير البيانات بشأن النفقات الزراعية إلى استمرار نقص الاستثمار الطويل الأجل في القطاع. ومنذ عام ٢٠٠٣، بلغ ١٣ بلدا هدف تخصيص ١٠ في المائة من موارد الميزانية الوطنية على الأقل لقطاع الزراعة في سنة واحدة أو أكثر، أو حققت نسبة أكبر من ذلك. وأنفق ١٣ بلدا إضافيا ما بين ٥ و ١٠ في المائة من ميزانياتها على الزراعة. وتقوض هذه الاتجاهات بشدة

(٦) انظر: https://docs.unocha.org/sites/dms/CAP/SRP_2014-2016_Sahel.pdf.

(٧) انظر: X. Diao, P. Hazell, and J. Thurlow, "The role of agriculture in African development" *World Development* No. 38(10) (Elsevier, 2010).

(٨) انظر: World Bank, *World Development Indicators* (Washington, D.C., 2014).

جهود أفريقيا الرامية إلى توفير الغذاء لسكانها والقضاء على الفقر، وكذلك التحول إلى مُصدرة رئيسي للسلع الأساسية الزراعية إلى بقية العالم. فأفريقيا اليوم مستوردة صافية للأغذية. وتؤدي الآثار الناجمة عن إهمال الزراعة، إلى جانب النمو السكاني ووجود طبقة وسطى ناشئة، إلى زيادة ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية لأفريقيا. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أنه على مدى السنوات العشرين الماضية، ارتفعت فاتورة واردات أفريقيا من الأغذية من ٧,٥ بلايين إلى أكثر من ٤٤ بليون دولارات في السنة[٩].

١٦ - وبالتالي يظل إحداث تحول في القطاع الزراعي في أفريقيا مسألة ذات أولوية عليا بالنسبة للقادة الأفارقة. وأعلن رؤساء الدول الأفارقة عام ٢٠١٤ سنة الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، وذلك بمناسبة الذكرى العاشرة لاعتماد البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. ووفقا لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، زاد الإنتاج الزراعي في أفريقيا في المتوسط بأكثر من ١٠ في المائة في السنة منذ إنشاء البرنامج، مقارنة بأقل من ٢ في المائة في السنة خلال العقد قبل إنشائه. ومنذ عام ٢٠٠٣، بلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الزراعي نحو ٤ في المائة، وهو ما يفوق معدلات النمو خلال العقود السابقة بكثير.

١٧ - ولا يمكن للبلدان الأفريقية الفصل بين إحداث تحول واسع النطاق في القطاع الزراعي والقيام بتحويل ناجح لاقتصاداتها. فالأمران مرتبطان، ويوفران فرصا هائلة لتطوير الروابط الخلفية والأمامية الحيوية داخل الاقتصادات الوطنية ودون الإقليمية. وتكمن آفاق أفضل لإيجاد فرص العمل وزيادة أجور فئات أفريقيا الاجتماعية المحرومة في ما ينتج عن عملية التحويل من صناعات تجهيز المنتجات الزراعية وخدمات الأطعمة، والتسويق، واللوجستيات. وللدفع بتجهيز المواد الزراعية وتحقيق قيمة مضافة محليا، تحتاج البلدان إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، وتحسين الهياكل الأساسية التي تربط المنتجين بالأسواق، وتحتاج أيضا إلى جذب الاستثمارات الخاصة لتجهيز السلع الزراعية مثل جوز الكاجو، وبذور الكاكاو، والكاسافا، والأرز محلياً. وسيستوجب الطلب المتزايد على السلع الزراعية المجهزة محليا تحسين المعايير وتقديم الوكالات الحكومية الدعم الحيوي للمزارعين في مكافحة الأمراض والآفات. ويمكن للتعاون بين الشمال والجنوب مثل الشراكة بين البلدان الأفريقية، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة و ''الشركاء في الحلول الغذائية'' أيضا أن يفيد التجهيز المحلي للمواد الغذائية وأن يحسن الأمن الغذائي من خلال نقل الخبرة التقنية والتجارية إلى مجهزي الأغذية والمزارعين الأفارقة. ويمكن أن يوفر التعاون بين بلدان الجنوب

(٩) انظر: www.fao.org/about/who-we-are/director-gen/faodg-statements/detail/en/c/237214/.

أيضا فرصاً جديدة للتعلم المتبادل في مجال الزراعة، إضافة إلى نقل التكنولوجيات الجديدة من خلال التركيز على التعاون الاقتصادي، والأعمال التجارية الزراعية، والزراعة الأسرية، والبحث العلمي، والابتكار.

١٨ - وشدد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي على هذه النقطة أثناء الدورة العادية الثالثة والعشرين للاتحاد المعقودة في مالابو في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وأكد رؤساء الدول والحكومات مجددا أثناء المؤتمر، الذي ركز على قضايا الزراعة والأمن الغذائي، على أهمية إعطاء الأولوية للقضاء على الفقر والجوع، وإنشاء أسواق زراعية حيوية، وزيادة الاعتماد على العلم والتكنولوجيا الزراعيين وضمان أن تصبح أفريقيا مرة أخرى مُصدرة صافية للمنتجات الزراعية والغذائية.

١٩ - وستوجب الحفاظ على نجاح البرنامج الشامل لتنمية الزراعة بذل جهود أكبر بغية تيسير حصول جميع المزارعين، بمن فيهم النساء، على الأرض والائتمانات والبذور والأسمدة. وتحتاج الحكومات أيضا إلى تحسين تقديم خدمات الدعم الزراعي في الوقت المناسب؛ وزيادة تعاونها مع منظمات المزارعين، بما في ذلك التعاونيات الزراعية، في صياغة سياسات زراعية شاملة للجميع؛ وتعزيز التكنولوجيا الزراعية؛ وترسيخ السياسات بشأن التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في المنتجات الزراعية. ويرحب بشكل خاص بالجهود التي يبذلها عدد متزايد من البلدان الأفريقية في هذه المجالات. وقد أطلقت نيجيريا خطة التحول الزراعي في عام ٢٠١٢ من أجل ضمان أن يصبح القطاع الزراعي محركا لإيجاد فرص العمل وتكوين الثروة ويضمن في الوقت نفسه الأمن الغذائي والتغذوي. وأطلقت الحكومة أيضا ''نظام المحافظ الإلكترونية'' الذي يتيح للمزارعين الحصول على قسائم المدخلات الزراعية المدعومة عن طريق الهواتف المحمولة. وأقامت إثيوبيا شراكة مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومنظمة دوبون لتنفيذ مشروع قيمته ٩٠ مليون دولار يهدف إلى توزيع بذور الذُّرة على ٠٠٠ ٣٥ مزارع ومساعدتهم على زيادة الإنتاج.

جيم - إيجاد فرص العمل

٢٠ - على الرغم من الأداء الاقتصادي القوي لأفريقيا خلال العقد الماضي، لا تزال آفاق تحقيق زيادة مطردة في فرص العمل ضعيفة. فقد انخفض قليلا إجمالي معدل البطالة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من ٧,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٧,٦ في المائة في عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن ينخفض بشكل طفيف إلى ٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٥. وتظل نسبة العمالة الهشة من مجموع العمالة أيضا مرتفعة جدا. إذ بلغت العمالة الهشة نسبة

٧٧,٤ في المائة في عام ٢٠١٣[١٠]. وانخفضت نسبة البطالة في صفوف الذكور من ٧,١ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن ينخفض أيضا إلى ٦,٨ في المائة في عام ٢٠١٥. ولم يطرأ تحسن على مستويات البطالة في صفوف النساء. ففي كل من عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٤، كانت النسبة ٨,٤ في المائة، ويتوقع ألا تتغير في عام ٢٠١٥. وتظل مستويات البطالة بين الشباب أيضا مرتفعة؛ وهذا على الرغم من توقع انضمام ما يقدر بنحو ١١ مليون شاب إلى سوق العمل كل سنة خلال العقد المقبل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها. وبالإضافة إلى هذه التحديات المتعلقة بالبطالة، لا تزال بلدان عديدة تشهد انخفاضا في نصيب العمال من الدخل، وتدهورا في الأجور، وتفاوتا في الدخل على الصعيد القطري.

٢١ - وارتفع إجمالي معدل البطالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ١٠,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ١١,٥ في المائة في عام ٢٠١٤. وسيبقى المعدل دون تغيير في عام ٢٠١٥. وعند تصنيف البيانات حسب نوع الجنس يتبين أن معدل البطالة في صفوف الرجال ارتفع من ٨,٢ إلى ٩ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٤، ومن المتوقع أن ينخفض بشكل طفيف إلى ٨,٩ في المائة في عام ٢٠١٥. ولا تزال هناك بطالة هيكلية شديدة الارتفاع في صفوف النساء والشباب. ففي صفوف النساء، ارتفع المعدل من ١٨,٩ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢١,١ في المائة في عام ٢٠١٤، ويتوقع ألا يتغير في عام ٢٠١٥. ولا يزال معدل البطالة بين الشباب الأعلى في العالم، حيث ارتفع من ٢٣,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٨,٦ في المائة في عام ٢٠١٤، ويتوقع أن يرتفع قليلا إلى ٢٨,٨ في المائة في عام ٢٠١٥. وفي شمال أفريقيا وحدها، كان معدل البطالة بين الشباب يفوق ٢٩ في المائة في عام ٢٠١٣، مما يجعل البطالة في صفوف الشباب أحد التحديات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية لهذه المنطقة دون الإقليمية[١٠].

٢٢ - وللتصدي لأزمة البطالة، تبذل جهود وطنية وقارية من أجل إحلال عملية إيجاد فرص العمل في صلب خطط التنمية الشاملة. ففي عام ٢٠٠٤، اعتمد القادة الأفارقة إعلان وخطة عمل واغادوغو بشأن تعزيز العمالة والتخفيف من حدة الفقر، اللتين أعيد تأكيد أهدافهما في جدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣. وهناك اعتراف سياسي متزايد بأن مصادر النمو المولد للعمالة يمكن زيادتها عن طريق تنفيذ أولويات أفريقيا وبرامجها ومشاريعها المحددة. وتقر البلدان أيضا بأن النمو الاقتصادي القوي لا يكفي، رغم ضرورته من أجل

(١٠) انظر: ILO, *Global Employment Trends 2014: Risk of a jobless recovery?* (International Labor Office, Geneva, 2014).

إيجاد فرص عمل كثيرة. ويتطلب توفير فرص عمل أكثر وأفضل تضافر الجهود لتنويع الاقتصادات. وهذا ما سيضيف القيمة إلى السلع الأساسية الأولية ويحد من العمالة غير الرسمية.

٢٣ - ولذلك فإن التصنيع الذي تمس الحاجة إليه هدف رئيسي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة العمل ٢٠٦٣. وأعرِب على أعلى المستويات السياسية عن دعم جعل التحول الاقتصادي نموذجا لتوافق الآراء في ما يتعلق بتنمية أفريقيا. وفي عام ٢٠٠٨، اعتمدت القيادة السياسية لأفريقيا خطة العمل للإسراع بالتنمية الصناعية في أفريقيا. وهناك توافق قوي في الآراء بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي على وجوب قيام أفريقيا على وجه السرعة بالتصنيع كي تتمكن من تعزيز النمو، ونيل حظها من منافع العولمة، ورفع مستويات المعيشة، وإيجاد فرص العمل، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٤ - وخلال مؤتمر القمة العادي الرابع والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي عقد في فيكتوريا فولز بزمبابوي، والاجتماعين السنويين المشتركين للاتحاد الأفريقي ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة، التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في عامي ٢٠١٣[(١١)] و ٢٠١٤[(١٢)]، جرى التشديد على أهمية الإرادة السياسية في تعزيز التنمية الشاملة للجميع والتنمية التحويلية. وخرج القادة من هذه الاجتماعات بقناعة مشتركة بأن التصنيع هو أنجع الطرق المؤدية إلى نمو وتنمية يولّدان فرص العمل وهو شرط أساسي للتحوّل الهيكلي في اقتصاد أفريقيا.

٢٥ - ولا يمكن الفصل بين المهمتين المتلازمتين لتعزيز النمو المستدام والشامل للجميع، وخلق فرص عمل جيدة، وبين التحول الهيكلي للقارة الأفريقية. ويمكن إنجاز المهمتين عن طريق العمل على التنفيذ المدروس لسياسات يعزّز بعضها بعضًا وتتّسم بالتناسق والتكامل، في مجالات الاقتصاد الكلي والشؤون الاجتماعية والتجارية والاستثمارية وتلك المتعلّقة بسوق العمل. وتحظى بالقدر نفسه من الأهمية تدابير السياسة العامة التي تعزز تكافؤ الفرص بالنسبة للنساء والشباب وذوي الإعاقة وكبار السن وغيرهم من الفئات الاجتماعية الأضعف في سوق العمل والتي تتحمل عبء الاستبعاد فيه بصورة غير متناسبة. ولا بد أيضًا من إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص ووجود قيادة مستنيرة في ظلّ دولة تضطلع بدور قوي

(١١) انظر: www.uneca.org/sites/default/files/document_files/ministerial-statement_0.pdf.

(١٢) انظر: www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/COM/com2014/ministerial_statement.pdf.

في توفير بيئة مؤاتية. ويشمل ذلك إتاحة خدمات الطاقة وبناء الطرق والموانئ والمدارس والمستشفيات، والحفاظ على السلم والأمن. ويمكن أن تجذب التحسينات في هذه المجالات القطاع الخاص ليستثمر في التصنيع في أفريقيا، مما يؤدّي إلى اقتصادات أكثر تنوعًا، وتحسينات تكنولوجية ترفع الإنتاجية، وزيادة قدرة الصادرات الأفريقية على التنافس وتحسين رفاه الإنسان.

دال - النتائج في ميدان التعليم

٢٦ - أُحرز تقدّمٌ في زيادة عدد الأطفال المسجلين في المدارس في جميع أنحاء أفريقيا. ومع ذلك لا تزال الفوارق بين الجنسين قائمة في ما يتعلّق بإتمام الدراسة ونتائج التعلّم والتعليم الثانوي والجامعي في العديد من البلدان. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ارتفع صافي معدل الالتحاق بالمدارس من ٥٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ و ٧٨ في المائة في عام ٢٠١٢. وازداد عدد الأطفال المسجلين بالمدارس الابتدائية بأكثر من الضعف بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٢، إذ ارتفع من ٦٢ إلى ١٤٩ مليون طفل. وكانت المكاسب في مجال التعليم لتكون أكبر من ذلك لو انخفضت معدلات التسرّب، إذ إن ثلاثة من كل خمسة تلاميذ لا يُتمّون دراستهم الابتدائية. وفي المقابل، تكاد شمال أفريقيا تحقّق تعميم التعليم الابتدائي، حيث بلغ صافي معدل الالتحاق بالمدارس ٩٩ في المائة في عام ٢٠١٢ مقابل ٩٠ في المائة في عام ٢٠٠٠.

٢٧ - وقد زاد النمو السكاني من عدد الأطفال في سن الدراسة الابتدائية بنسبة ٣٥ في المائة في عام ٢٠١٢. ويقدّر عدد الأطفال في سن الدراسة الابتدائية الذين لم يلتحقوا بالمدارس في عام ٢٠١٢ بنحو ٣٣ مليون طفل، تشكل الفتيات ٥٦ في المائة منهم. وتنتمي نسبة كبيرة من هؤلاء الأطفال إلى الفئات المحرومة، أو هم من ذوي الإعاقة أو يعيشون في بلدان متضررة من النزاعات.

٢٨ - ويوفّر التعليم الابتدائي الجيد النوعية المبادئ الأساسية للقراءة والكتابة والحساب، إلا أن هذه المهارات الأساسية والجوهرية لا تكفي لتعزيز التحول الاقتصادي في أفريقيا. ويواجه العديد من البلدان نقصًا كبيرًا في المهارات في قطاعات تتسم بأهمية حاسمة للجهود الإنمائية الوطنية، بما في ذلك الصناعات الاستخراجية، وبناء الهياكل الأساسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصحة، والتعليم العالي، والزراعة. وقد أدّى نقص مهارات القوى العاملة إلى استمرار البلدان في تصدير السلع الأساسية غير المصنّعة. ويوحي ذلك بأن القارة توفر عددًا أقل من الوظائف ذات الأجور المرتفعة. وتتطلّب الحلول الطويلة الأمد لما تواجهه أفريقيا من تحديات إنمائية لا حصر لها استثمارات تحسّن نوعية التعليم بما يتجاوز المرحلة

الابتدائية، بدءاً من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة إلى التعليم الثانوي والجامعي، بما في ذلك التدريب التقني والمهني. ومن شأن ذلك رفع مستوى مهارات العمل وتعزيز القدرات في مجال البحث والتطوير.

٢٩ - فجودة التعليم الجامعي والعالي، أكان في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية أم في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، أمر بالغ الأهمية لإنتاج قوة عاملة فائقة المهارة قادرة على إيجاد حلول محلية مستدامة للتحديات التي تواجهها أفريقيا. وفي ما تشكل زيادة إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي لبنة أساسية تسهم في زيادة الفرص، يظلّ عدم كفاية الاستثمار في توسيع مؤسسات التعليم العالي يقوّض القدرة التنافسية للاقتصادات الأفريقية. فالاستثمارات في زيادة عدد مؤسسات التعليم الابتدائي والعالي وتحسين نوعيتها هي استثمارات يكمّل بعضُها بعضًا.

٣٠ - ولمعالجة الإهمال في هذا المجال، تولي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أهمية للاستثمار في جميع مستويات التعليم، بما في ذلك التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا. وثمّة وعي أكبر بأهمية الاستثمارات في هذه المجالات بالنسبة إلى الاقتصادات وكذلك بالنسبة إلى تعزيز قدرات الأفراد. ويبيّن استمرار ارتفاع الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال في العديد من البلدان وتفشي فيروس إيبولا في غينيا وليبريا وسيراليون الأثر المدمر على الاقتصادات الوطنية لنقص الأخصائيين الصحيين المدربين وغيرهم من الخبراء.

٣١ - وينبغي للبلدان الأفريقية أن تعطي الأولوية لسد الفجوة الكبيرة بين القارة والمناطق الرئيسية الأخرى في ما يتعلّق بعدد الباحثين بالنسبة إلى عدد السكان. فعلى سبيل المثال، في نيجيريا تبلغ نسبة الأخصائيين في البحث والتطوير ٣٨ أخصائيًا لكل مليون نسمة، بينما تبلغ هذه النسبة في بوركينا فاسو ٤٥ أخصائيًا لكل مليون. أما في أمريكا اللاتينية، فتبلغ هذه النسبة حاليًا نحو ٤٨١ أخصائيًا لكل مليون نسمة، وتبلغ هذه النسبة حاليًا في شرق آسيا ١ ٧١٤ أخصائيًا لكل مليون نسمة[١٣]. وللمساعدة على سدّ هذه الفجوة، ينبغي وضع استراتيجيات وطنية والحصول على دعم دولي من أجل مواصلة تحسين التعليم الابتدائي وتوسيع نطاق التعليم العالي. ومثال بارز على ذلك هو الجهود الجارية لمشروع إنشاء مراكز الامتياز في أفريقيا. فقد التزم البنك الدولي بمبلغ أولي قدره ١٥٠ مليون دولار لتمويل إنشاء ١٩ مركز امتياز تابع لجامعة في كل من نيجيريا وغانا وبوركينا فاسو والسنغال والكاميرون وتوغو وبنن، بهدف تزويد الشباب بالمهارات العلمية والتقنية الجديدة، ولا سيما في مجال

(١٣) انظر: www.worldbank.org/en/news/press-release/2014/04/15/world-bank-centers-excellence-science-technology-education-africa.

العلوم المتقدّمة والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، والزراعة، والصحة. وبسبب ارتفاع الطلب على المهارات في هذه المجالات، ستسهم مراكز الامتياز هذه في قابلية الشباب من خريجي الجامعات للتوظيف.

هاء - النتائج في ميدان الصحة

٣٢ - إن أحد الأهداف الرئيسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هو التخفيف من الأعباء الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وغيرها من الأمراض المعدية. ويتطلب هذا الأمر إجراء تحسينات هامة على نظم الرعاية الصحية، وزيادة معدلات التحصين، وزيادة توفير الأدوية الميسورة التكلفة. وتواصل البلدان إحراز تقدم في مكافحة الأمراض الرئيسية التي تحصد أعدادًا كبيرة من الأرواح كل عام. وحصلت تحسينات كبيرة في معدلات تحصين الأطفال، وفي عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاجات المضادة للفيروسات العكوسة. وكذلك تم التقليل من عدد وفيات الأطفال والوفيات النفاسية والوفيات الناجمة عن الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣٣ - وشهد العقد الماضي انخفاضًا ملحوظًا في الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفضت الوفيات النفاسية بمعدل سنوي يبلغ ٣,٦ في المائة في الفترة بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٣ بالمقارنة بمعدل سنوي يبلغ ٢,٥ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥. ومع ذلك، لا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تسجل أعلى معدلات الوفيات النفاسية في العالم. وفي الفترة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٣، تراجع عدد الوفيات السنوية الناجمة عن مضاعفات متصلة بالحمل والولادة من ٩٩٠ إلى ٥١٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء[١٤]. ولن تتمكن القارة، إذا استمرت على هذه الوتيرة، من بلوغ إحدى غايات الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في خفض معدل الوفيات النفاسية بنسبة ثلاثة أرباع بحلول عام ٢٠١٥.

٣٤ - وتحسّنت أيضًا معدلات بقاء الأطفال على قيد الحياة، مع تراجع احتمال وفاة الأطفال قبل سن الخامسة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ١٧٧ إلى ٩٨ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٢. وعلى مدى العقدين الماضيين، تسارعت نسبة التراجع في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، من ٠,٦ في المائة في السنة في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ إلى ٤,٢ في المائة في الفترة

(١٤) انظر: الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤ (نيويورك، ٢٠١٤).

المتدة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٢[١٥]. وفي المقابل، بلغت نسبة التراجع على الصعيد العالمي ١,٢ في المائة و ٣,٨ في المائة سنويًا على التوالي خلال هاتين الفترتين. أما بالنسبة إلى بلوغ غاية الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين، فلم تبلغها سوى ثلاثة بلدان في المنطقة الأفريقية لمنظمة الصحة العالمية[١٦]. وستة بلدان في طريقها إلى تحقيق هذه الغاية إذا ما حافظت على وتيرة التقدم الحالية، في حين لا يزال ٢١ بلدًا على الأقل في منتصف الطريق، ولم يبلغ ١٦ بلدًا آخر منتصف الطريق.

٣٥ - وخلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٢، تراجع معدل الإصابة بالملاريا في المنطقة الأفريقية لمنظمة الصحة العالمية بنسبة ٣١ في المائة، ومعدل الوفيات بسبب الملاريا بنسبة ٤٩ في المائة. ومع ذلك، ظلّت هذه المنطقة في عام ٢٠١٢ تضم أكبر نسبة من المصابين بالملاريا في العالم، وهي ٨٠ في المائة من ٢٠٧ ملايين إصابة، و ٩٠ في المائة من وفيات الملاريا في جميع أنحاء العالم التي يناهز عددها ٠٠٠ ٦٢٧ وفاة[١٥]. ومن حيث التقدم المحرز، سمحت تدخلات التصدي للملاريا بتجنب ما يقدر بـ ٣ ملايين حالة وفاة ناجمة عن الإصابة بالملاريا بين الأطفال دون سن الخامسة الذين يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢[١٤].

٣٦ - وتراجعت كذلك الوفيات المتصلة بالإيدز وعدد الذين أصيبوا حديثًا بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفض عدد الوفيات المتصلة بالإيدز بنسبة ٣٩ في المائة في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٣، مع تجنّب ما يقدّر بنحو ٤,٨ ملايين وفاة منذ عام ١٩٩٥. وتراجع عدد الإصابات الجديدة بالفيروس كذلك بنسبة ٣٣ في المائة في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٣[١٧].

٣٧ - ويُعزى النجاح في الحد من الوفيات المرتبطة بالإيدز وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية بصورة مباشرة إلى توسيع نطاق توفير العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة. ولقد اتسم بأهمية بالغةٍ الدعمُ المقدم من خلال الشراكات التي شملت برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، وخطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للمساعدة في مجال مكافحة الإيدز التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وتمّ شراء العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة عن طريق

(١٥) انظر: منظمة الصحة العالمية، تقرير الإحصاءات الصحية العالمية لعام ٢٠١٤ (جنيف، ٢٠١٤).

(١٦) انظر: www.afro.who.int/en/countries.html.

(١٧) برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التقرير عن الفجوة بين الجنسين (جنيف، ٢٠١٤).

هذه الشراكات، ووزّعت على أكثر من ٥,٥ ملايين شخص. وأدّى تحسّن فرص حصول النساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية على الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة إلى حدوث انخفاضات كبيرة في معدلات الإصابة الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الأطفال. وفي ملاوي، تراجع معدل الإصابة بين الأطفال بنسبة ٦٧ في المائة. وكذلك انخفضت الإصابات الجديدة بين الأطفال بما لا يقل عن ٥٠ في المائة في إثيوبيا، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، وغانا، وموزامبيق، وناميبيا[١٧].

٣٨ - ولا يزال التقدم المحرز في الحد من عبء الإصابة بالأمراض في أفريقيا بطيئًا وهشًا نتيجة عدم كفاية النظم الصحية، ونقص التكنولوجيا الصحية والتدخلات التي تستهدف الأمراض التي تؤثر في الغالب في الفقراء والمحرومين من السكان. وكذلك يتطلّب تخفيض عبء الأمراض الحد من الفقر واللامساواة بشكل كبير، إذ يرتبط معظم الأمراض ارتباطًا وثيقًا بالحرمان. ويشمل ذلك سوء التغذية وعدم الحصول على المياه الصالحة للشرب والافتقار إلى المرافق الصحية المناسبة والتلوث داخل المنازل. وكذلك يتوقّف تحسين النتائج في الميدان الصحي إلى حد كبير على حجم التزامات التمويل في ميدان الصحة العامة. وتظهر البيانات عن نفقات الصحة العامة أن ستة بلدان فقط من أصل ٤٣ بلدًا تم النظر فيها قد وفت بالتزام أبوجا لعام ٢٠٠١ المتمثل في تخصيص ١٥ في المائة من ميزانياتها الوطنية للقطاع الصحي في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢[١٨].

٣٩ - ولا تزال المكاسب التي تحققت في مجال الصحة في أفريقيا مكاسب هشة في مواجهة الأمراض المدارية المهمَلة. ومما يثير القلق بشكل خاص تفشي مرض إيبولا في الآونة الأخيرة في غينيا وليبريا وسيراليون. وإضافة إلى التسبب في خسائر بشرية فادحة وفي وصم الأفراد والمجتمعات المتضررة واستبعادهم الاجتماعي، يحدث تفشي مرض إيبولا أثرا كبيرا على التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان المتضررة.

٤٠ - وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن ما يقرب من ١,٣ مليون شخص كانوا في حاجة إلى مساعدات غذائية في ليبريا وسيراليون وغينيا، اعتبارا من آب/أغسطس ٢٠١٤. وأدت القيود المفروضة على الحركة في محاولة للسيطرة على انتشار المرض

(١٨) انظر: World Health Organization, Global Health Expenditure Database: National Health Accounts Indicators. Available from http://apps.who.int/nha/dtabase.

إلى اضطرابات في عروض اليد العاملة وأنشطة التسويق والتجارة عبر الحدود[١٩]. ومن المرجح أن يتفاقم انعدام الأمن الغذائي في البلدان المتضررة نتيجة لنقص الإمدادات وشراء المواد بدافع الهلع والمضاربة فيها. وقد ارتفع سعر الكاسافا، وهي المحصول الغذائي الأساسي، بنسبة ١٥٠ في المائة في منروفيا خلال الأسبوع الأول من شهر آب/أغسطس. وبالمثل ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل الأسماك والأرز وزيت النخيل في سيراليون بسبب انخفاض عدد المزارعين والعمال المستعِدين لجني المحاصيل في المنطقة الزراعية الرئيسية في البلاد. وقد أثرت هذه التطورات سلبا على الأسر التي كانت بالفعل عرضة لصدمات أسعار الأغذية.

٤١ - وفي عام ٢٠١٣، قبل تفشي مرض إيبولا، كانت سيراليون تحتل المرتبة الثانية بين البلدان العشرة التي حققت أعلى نسب لنمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم، وكانت ليبريا في المرتبة السادسة. وهناك مخاوف من أن يسبب الخوف من الوباء توقف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الكبيرة التي كانت متاحة قبل تفشي المرض في هذه البلدان. ويقدر البنك الدولي بأن وباء إيبولا تسبب بالفعل في خسارات هائلة للاقتصادات من حيث النواتج الضائعة، وتفاقم العجز المالي، وارتفاع الأسعار، وانخفاض الدخل الحقيقي للأسر المعيشية، وتزايد الفقر. وفي أسوأ الحالات، يتوقع البنك الدولي أن ينخفض النمو في غينيا من ٤,٥ إلى ٢,٤ في المائة. ومن المتوقع أن ينخفض النمو في ليبريا من ٥,٩ إلى ٢,٥ في المائة، ومن ١١,٣ إلى ٨,٠ في المائة في سيراليون[٢٠] ومن المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في هذه البلدان كلما تعطلت القطاعات الحيوية بالنسبة للاقتصاد والعمالة نتيجة للخوف من العدوى، لا بسبب المرض نفسه.

٤٢ - ويسلط الفشل في احتواء انتشار هذا المرض الضوء على عواقب سوء النظم الصحية، وانخفاض قدرات الموارد البشرية، والتفاوتات الصحية، والروابط بين الفقر والمرض. وتظل البلدان الفقيرة تواجه عقبات في الحصول على الأدوية بأسعار معقولة، وعلى المعارف والتكنولوجيا الموجودة بالفعل من أجل الاستجابة للاحتياجات الصحية الناشئة بين الناس. وينبغي استخلاص دروس هامة من النجاحات التي حققتها نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في احتواء انتشار فيروس إيبولا على أراضيهما. ففي جمهورية الكونغو

(١٩) انظر: Food and Agriculture Organization of the United Nations, “Grave food security concerns following the Ebola outbreak in Liberia, Sierra Leone and Guinea”, Global Information and Early Warning System on Food and Agriculture, Special Alert No. 333, 2 September 2014.

(٢٠) انظر: World Bank, “The economic impact of the 2014 Ebola epidemic: short and medium term estimates for Guinea, Liberia and Sierra Leone”, Working Group Paper No 90748 (Washington, D.C., 2014).

الديمقراطية، حيث ظهرت الإصابة بفيروس إيبولا لأول مرة بين البشر في عقد السبعينات من القرن الماضي، تميزت حوادث تفشي الداء بالانخفاض النسبي لمعدل انتقال العدوى من الإنسان إلى الإنسان. وقد وقعت معظم حوادث تفشي المرض في القرى النائية، مما زاد في سهولة احتوائه. وباستخدام الخبرة المكتسبة من التعامل مع الحالات السابقة، استطاع العاملون في مجال الصحة أن يستجيبوا بسرعة، وأن يقوموا بتوعية المجتمعات المحلية المتضررة بكيفية التحكم في انتشار العدوى بتغيير السلوك والعادات. وتتوفر في البلد أيضا خبرات محلية في التعامل مع حالات تفشي مرض فيروس إيبولا، بما في ذلك الخبرة في علم الأوبئة، والتحاليل المخبرية ورعاية المرضى[٢١]. ويختلف ذلك تماما عن الوضع في غينيا وليبريا وسيراليون، حيث تقل معرفة العاملين في مجال الصحة بمرض إيبولا، وحيث المراكز السكانية أكثر اكتظاظا وترابطا فيما بينها، مما يزيد سهولة انتشار المرض. وفي نيجيريا استجابت القيادة بسرعة، إذ أعلنت أن تفشي مرض إيبولا حالة طوارئ صحية، وبدأت تقتفي أثر مخالطي المرضى وعلاجهم، وأطلقت حملات إعلامية حول المرض.

٤٣ - وفي الأجل الطويل، تتطلب مكافحة الأمراض المهمَلة إنشاء مراكز امتياز إقليمية تركز على الأمراض المدارية وعلى بحوث السياسات الصحية وتنفيذها القائم على الأدلة. فأفريقيا تحتاج إلى نظم صحية قوية يكون محورها الإنسان.

واو - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٤٤ - ما فتئت البلدان الأفريقية تحرز تقدما ملحوظا في إزالة الحواجز التي تحول دون النهوض بالمرأة وإشراكها في المجتمع. ويتزايد الاعتراف بأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات سيضع التحول في أفريقيا على مسار مستدام. وتعود المساواة بين الجنسين بفوائد كبيرة على النساء والفتيات، وتسهم في النمو والقضاء على الفقر والجوع، وفي الحفاظ على السلام والأمن.

٤٥ - وفي حين أن تحديات عديدة لا تزال قائمة، شهدت البلدان الأفريقية تحسنا ملحوظا في التكافؤ بين الجنسين في التعليم على مدى العقد الماضي، على الرغم من أن التقدم كان متفاوتا بين البلدان. فعلى مستوى المدارس الابتدائية، ارتفعت نسبة الفتيات المسجَّلات من ٨٥ إلى ٩٣ فتاة مقابل كل ١٠٠ من الفتيان بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١١. غير أن التقدم ظل محدودا في المستوى الثانوي، حيث ارتفعت النسبة من ٨٢ إلى ٨٣ فتاة مقابل كل

(٢١) انظر: Gaël D. Maganga and others, "Ebola virus disease in the Democratic Republic of Congo", *New England Journal of Medicine*, vol. 371, No. 22 (November 2014).

١٠٠ من الفتيان في نفس الفترة. وتُعَد بوركينا فاسو والسنغال من بين البلدان القليلة التي حققت تقدما سريعا في مجال المساواة بين الجنسين في المرحلة الابتدائية، على الرغم من أن النسب الإجمالية للتسجيل في المدرسة لا تزال من بين أدنى النسب في العالم. لكن من دواعي القلق كون ١٨ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء ضمن بلدان العالم الثلاثين التي تقل فيها نسبة الفتيات المسجلات في المدارس الثانوية عن ٩٠ فتاة لكل ١٠٠ من الفتيان[٢٢]. ولتعزيز الالتحاق بالمدارس وتحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم يجب وضع سياسات تشمل التركيز على تعليم الفتيات، وبناء المزيد من المدارس المجهزة بمرافق الصرف الصحي الملائمة، واستهداف فتيان وفتيات الفئات المحرومة، وزيادة حملات الدعاية التي تعالج عمالة الأطفال، وتحسين نوعية التعليم.

٤٦ - وعلى الجبهة السياسية، ارتفع عدد النساء المشاركات في صنع القرار السياسي والاقتصادي وفي تخصيص الموارد في العديد من البلدان. وفي عام ٢٠١٤، شغلت النساء ٢٠ في المائة من مقاعد البرلمانات الوطنية الأفريقية، بينما تعد رواندا وجنوب أفريقيا وسيشيل والسنغال من بلدان العالم العشرة التي حققت أعلى نِسب للنساء البرلمانيات. وتتراوح النسبة المئوية للنساء البرلمانيات بين ٤١ في المائة في جنوب أفريقيا و ٦٤ في المائة في رواندا[٢٣].

٤٧ - ويتوقف نجاح تمكين المرأة، بما فيه توسيع نطاق تكافؤ الفرص، على تغيير المعايير والقيم والمواقف الاجتماعية تجاه دور المرأة في الأسرة والمجتمع. وفي هذا الصدد، تكشف استقصاءات الرأي العام التي أجريت في ٣٤ بلدا أفريقيّا عن تأييد واسع النطاق لتحقيق المساواة للمرأة في صفوف الرجال والنساء على السواء. كما تحظى القدرات القيادية للمرأة باعتراف واسع النطاق، حيث يرى ٦٨ في المائة من المجيبين على الاستقصاء ضرورة أن تتاح للمرأة نفس الفرص المتاحة للرجل في الانتخاب لمناصب القيادة السياسية. ويرى ١ فقط من كل ٣ رجال من المجيبين على الاستقصاء أن مراكز القيادة يجب أن تكون حكرا على

(٢٢) انظر: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, *Education For All Global Monitoring Report: 2013/4 Teaching and Learning – Achieving Qaulity for All* (Paris, UNESCO Publishing, 2014).

(٢٣) انظر: www.ipu.org/wmn-e/classif.htm.

الرجال. ويرى نحو ثلثي المجيبين أن الأسر ينبغي أن ترسل الطفل الأكثر موهبة إلى المدرسة عندما تكون الموارد محدودة، بدلا من تفضيل الذكر (١٥ في المائة)[٢٤].

٤٨ - وعلى الرغم من المكاسب الواضحة التي تتأتى للمجتمع من تمكين المرأة، يواجه التقدم في تحقيقها عقبات منها التفاوتات المستمرة في الاتساع، ومستويات البطالة المرتفعة لدى النساء بشكل غير متناسب، والعنف والاستغلال القائمان على نوع الجنس، ومعدلات انتشار زواج الأطفال التي تتجاوز ٣٠ في المائة في العديد من البلدان[٢٥]. فعلى سبيل المثال تتمثل المعوقات الرئيسية أمام تمكين المرأة في الزراعة في شرق أفريقيا وجنوبها وغربها في إمكانية الحصول على القروض واتخاذ القرارات بشأنها، وعبء العمل، وشراء أو بيع أو نقل الأصول، والإدلاء بالرأي في القرارات المتعلقة بالإنتاج، والتحكم في استخدام الدخل[٢٦]. ومن شأن إزالة هذه القيود أن تساعد على القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. وقد أظهرت الدراسات أن محاصيل المزارع يمكن أن تزيد بنسب تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة عندما تتاح للمرأة نفس إمكانيات الحصول على الموارد والخدمات الإنتاجية التي يتمتع بها الرجل[٢٧].

٤٩ - ولتعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن، ينبغي للبلدان تحسين فرص حصول النساء على العمل اللائق والقروض والتمويل البالغ الصغر؛ واعتماد سياسات الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي؛ وتعزيز المساواة في حقوق الملكية والحقوق في الأراضي والميراث. وينبغي إزالة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في السياسة والاقتصاد. وستعزز المكاسب التي تتحقق في هذه المجالات الاندماج الاجتماعي وتكفل كون النمو شاملا وعادلا ومستمرا.

---

(٢٤) انظر: A. Chingwete, S. Richmond and C. Aplin, "Support for African women's equality rises", Afrobarometer Policy Paper, No. 8 (27 March 2014).

(٢٥) انظر: African Union, Campaign to End Child Marriage in Africa: Call to Action (2014).

(٢٦) انظر: H. J. Malapit and others. *Measuring Progress toward Empowerment: Women's Empowerment in Agriculture Index — Baseline Report* (Washington, D.C., International Food Policy Research Institute, 2014).

(٢٧) انظر: Food and Agriculture Organization of the United Nations, *The State of Food and Agriculture 2010-11: Women in Agriculture-Closing the Genger Gap for Development* (Rome, 2011). منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة. ٢٠١١. روما: منظمة الأغذية والزراعة.

زاي - تطوير الهياكل الأساسية

٥٠ - في جميع أنحاء أفريقيا، يتبنى المستهلكون والمؤسسات التجارية والحكومات ابتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل سريع، حيث يقدّر أن عدد الاشتراكات في الهاتف النقال في أفريقيا جنوب الصحراء ستبلغ ٦٣٥ مليونا بحلول نهاية عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى نحو ٩٣٠ مليونا بحلول عام ٢٠١٩[٢٨] وتشير التنبؤات أيضا إلى أن استخدام الإنترنت على الهواتف النقالة سيتضاعف ٢٠ مرة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٩، وهو ضعف معدل نموه على الصعيد العالمي. ونتيجة لذلك ستتاح لأصحاب المشاريع وصغار المزارعين والناس الذين يعيشون في الفقر والطبقة الوسطى المتنامية في أفريقيا طرق أسرع لإجراء المعاملات التجارية والحصول على الخدمات والمعلومات المالية، بما في ذلك الأسعار الحالية للمنتجات الزراعية. وقد مكّن استخدام الأجهزة النقالة أيضا من تحسين تسليم السلع وتقديم الخدمات العامة، بما في ذلك الدعم المقدم للمزارعين.

٥١ - وعلى الرغم مما أظهرته القارة من قدرات هائلة على إحداث الطفرات، يظل العجز كبيرا في هياكلها الأساسية. ويعيش في أفريقيا جنوب الصحراء ٤٠ في المائة من جميع الأشخاص الذين لا تتوفر لهم مياه الشرب المأمونة. ولا تتوفر الكهرباء لثلثي سكان أفريقيا جنوب الصحراء (٦٢٠ مليون نسمة). ويعتمد قرابة ٧٣٠ مليون نسمة في الطبخ على الوقود الصلب مثل الحطب والفحم، وهو ما يسبب قرابة ٦٠٠ ٠٠٠ وفاة مبكرة تنسب إلى التلوث المترلي[٢٩]. وتقل نسبة انتشار الإنترنت عن ١٠ في المائة، ولا تتعدى نسبة الطرق المعبدة ٢٥ في المائة من مجموع شبكة الطرق في القارة. وتضيف المرافق المرفئية الرديئة نسبة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة إلى تكاليف التجارة بين البلدان الأفريقية[٣٠]. ونتيجة لذلك، يشكل العجز الضخم في الهياكل الأساسية في أفريقيا تهديدا رئيسيا لآمال المنطقة في تحقيق تحول اجتماعي واقتصادي.

٥٢ - ولتعزيز مساهمة الهياكل الأساسية في النمو وإيجاد فرص العمل والحد من الفقر واللامساواة وتحسين تقديم الخدمات، يجري بذل جهود ملحوظة من أجل تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. وتعمل البلدان على وجه الخصوص على تعزيز قدرات التنفيذ

---

(٢٨) انظر www.ericsson.com/res/docs/2014/emr-june2014-regional-appendices-ssa.pdf.

(٢٩) انظر: International Energy Agency. *Africa Energy Outlook: A Focus on Energy Prospects in sub-Saharan Africa*, World Energy Outlook Special Report (Paris, Organization for Economic Cooperation and Development, 2014).

(٣٠) انظر: Dakar Agenda for Action: Moving Forward Financing for Africa's Infrastructure, Dakar, 15 June 2014.

المحلية. وقد أدى ذلك إلى جعل الاستثمار في الهياكل الأساسية أحد العوامل الدافعة الرئيسية للنمو الاقتصادي القوي. وفي الوقت الذي بلغ فيه مجموع الإنفاق العام على الهياكل الأساسية ٦٠ مليار دولار في عام ٢٠١٢، فإن البلدان الأفريقية استأثرت بالقسط الأكبر من تمويلات الهياكل الأساسية. وثمة أيضا تركيز مجدد على الحاجة إلى اجتذاب التمويل من القطاع الخاص، ولا سيما تمويل المشاريع الإقليمية الـ ١٦ للهياكل الأساسية ذات الأولوية التي حظيت بتأييد رؤساء الدول الأفارقة خلال مؤتمر قمة داكار المعني بتمويل الهياكل الأساسية في أفريقيا المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وقد اختيرت تلك المشاريع من ضمن ٥١ مشروعا لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، نظرا لأهميتها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية كمشاريع إقليمية رئيسية. ولتعزيز التمويل الخاص للمشاريع الإقليمية، حددت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أطرا رئيسية سياساتية وقانونية وتنظيمية تدعو الحاجة إلى مواءمتها في جميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا من أجل خفض تكاليف المعاملات وحل القضايا العابرة للحدود وتيسير التنفيذ[٣١].

حاء - الحوكمة

٥٣ - تواصل البلدان الأفريقية اعتماد الحوكمة الرشيدة السياسية والاقتصادية للمؤسسات والإدارة الرشيدة للشركات. وقد أدى ذلك إلى تعزيز السلام والأمن والرفاه البشري وتقديم الخدمات. وتشير مؤشرات الحوكمة في كثير من البلدان إلى حدوث تحسن في الثقافة والممارسات الديمقراطية[٣٢]. ويعيش غالبية الأفارقة في بلدان أصبحت فيها الديمقراطية والمنافسة الانتخابية قاعدة لا استثناء. وفي عام ٢٠١٤ أجرت ١٠ بلدان انتخابات أو هي تخطط لإجرائها. وسينتخب ما يقدر بـ ٦٠٠ مليون أفريقي قادتهم في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وكذلك انخفض عدد البلدان التي تخوض صراعات عنيفة، مما أدى إلى تخفيض كبير لتكلفة الصراعات المدنية من حيث الأرواح والهياكل الأساسية والجهود الإنمائية. وقد هيأت هذه التحسينات مناخا مؤاتيا للاستثمار.

٥٤ - ويترك السلام والأمن الدائمان والانفراج السياسي أثرا إيجابيا على النمو والتنمية الشاملة للجميع. وقد أظهرت البحوث أن إرساء الديمقراطية بالكامل يمكن أن يؤدي إلى

(٣١) انظر: Economic Commission for Africa, "Enhancing the policy, legal and regulatory environment for regional infrastructure financing in Africa", 2014.

(٣٢) انظر: Economic Commission for Africa and United Nations Development Programme, *African Governance Report III: Elections and the Management of Diversity* (Oxford, Oxford University Press, 2013).

زيادة قدرها ٢٠ في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مدى ٣٠ عاما[٣٣]. وبالتالي فإن البلدان الأفريقية تركز بصورة متزايدة على الصلة بين السلام والأمن والتنمية الشاملة للجميع. ويمكن زيادة تعزيز هذا التركيز من خلال بناء مؤسسات فعالة وقادرة على أداء وظائفها وتسهم في تنمية الموارد البشرية والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية. والحوكمة الفعالة والشاملة للجميع عامل تمكين رئيسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتحول في أفريقيا.

٥٥ - وفي سبيل زيادة تعميق الاحترام لحقوق الإنسان وسيادة القانون، واعتماد الحوكمة المتسمة بالشفافية والفعالية والخضوع للمساءلة، انضم ٣٤ بلدا آخر إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وقد أكمل سبعة عشرا بلدا تقييماتها الذاتية، وخضعت لاستعراض الأقران. وتعمل آلية استعراض الأقران، من خلال منهاجها للتعلم من الأقران وتقاسم الخبرات، وعملياتها الاستعراضية الشاملة والقائمة على المشاركة، على تعزيز الدول، بما في ذلك التعاون بين الحكومات والمجتمعات المدنية.

طاء - حشد الموارد المالية للتنمية الشاملة للجميع

٥٦ - يعتمد النجاح في تنفيذ برنامج التنمية في أفريقيا على قدرة الحكومات على تعبئة الموارد الكافية من جميع المصادر المحتملة. وعلى مدى عقود من الزمن، أعاق صغر حجم قاعدة الإيرادات العامة الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الاستثمارات العامة المعززة للنمو، وسد الثغرات الاجتماعية والثغرات في الهياكل الأساسية المادية. وقد تحسن الوضع منذ ذلك الحين. وأدى النمو المطرد خلال العقد الماضي إلى تحسين الحيز المالي والسياساتي المتاح للحكومات. وارتفع مجموع الإيرادات الضريبية المحصلة في أفريقيا من ١٣٧,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى رقم قياسي قدره ٥٢٧,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٢[٣٤]. وكذلك ازدادت التمويلات من القطاع الخاص والمصادر الدولية.

٥٧ - وتستفيد البلدان من شراكات القطاعين العام والخاص من أجل تطوير الهياكل الأساسية على النحو الذي دعا إليه مؤتمر قمة داكار لتمويل الهياكل الأساسية في أفريقيا. ويجري البحث عن موارد أيضا للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ولدى أفريقيا

(٣٣) انظر: Daron Acemoglu and others, "Democracy does cause growth" NBER Working Paper, No. 20004 (Cambridge, Massachusetts, National Bureau of Economic Research, 2014).

(٣٤) انظر: African Development Bank, Organization for Economic Cooperation and Development, and United Nations Development Programme, *African Economic Outlook 2014: Global Value Chains and Africa's Industrialization* (Paris, OECD Publishing, 2014).

إمكانات هائلة في الموارد ينبغي تسخيرها لتمويل جهود التنمية. وبالإضافة إلى تحسين أساليب جبي الضرائب، يُحصل في كل عام ما يُقدر بـ ١٦٨ بليون دولار من الموارد المعدنية، و ٦٠ بليون دولار من إيرادات المصارف، و ٤٠٠ بليون دولار من الاحتياطيات الدولية[٣٥]. وسيتطلب تمويل تنفيذ مشاريع خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا ما يقدر بمبلغ ٦٨ بليون دولار حتى عام ٢٠٢٠، و ٣٠٠ بليون دولار حتى نهاية عام ٢٠٤٠. ولجمع المزيد من الأموال تُنشئ البلدان أيضا صناديق ثروة سيادية وتُصدر سندات سيادية تعرضها في أسواق رؤوس الأموال. وفي عام ٢٠١٣ بلغ تدفق السندات السيادية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (باستثناء جنوب أفريقيا) مبلغ ٥ بلايين دولار. ويعادل ذلك ٢٠ في المائة من المعونة المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، و ١٢ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[٣٦].

٥٨ - وتتطلب التنمية في أفريقيا أيضا دعما كاملا من شركائها في التنمية. وللمساعدة الإنمائية الرسمية أهمية بالغة في تقديم الخدمات الحيوية في أقل البلدان نموا والبلدان الضعيفة الأخرى. وينبغي أيضا معالجة الاحتياجات التمويلية للبلدان الأفريقية المتوسطة الدخل. وعلى الرغم من أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بلغت رقما قياسيا قدره ١٣٤,٨ بليون دولار في عام ٢٠١٣ (مقارنة بـ ١٢٦,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٢)، فإن المعونة لأفريقيا انخفضت إجماليا. وانخفضت المعونة الثنائية لأفريقيا ككل بنسبة ٥,٦ في المائة إلى ٢٨,٩ بليون دولار، بينما انخفضت المعونة لأفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ٤ في المائة إلى ٢٦,٢ بليون دولار بالقيمة الحقيقية[٣٧]. بيد أن المعونة لأقل البلدان نموا، بما في ذلك تلك الموجودة في أفريقيا، ارتفعت بنسبة ١٢,٣ في المائة فبلغت ٣٠ بليون دولار. وتلقت إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان قرابة ثلثي الزيادة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا في أفريقيا[٣٨].

---

(٣٥) انظر New Partnership for Africa's Development (NEPAD) Planning and Coordinating Agency and Economic Commission for Africa, *Mobilizing Domestic Financial Resources for Implementing NEPAD National and Regional Programmes and Projects: Africa Looks Within* (January 2014).

(٣٦) انظر: www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/8883.pdf.

(٣٧) انظر: www.oecd.org/development/aid-to-developing-countries-rebounds-in-2013-to-reach-an-all-time-high.htm.

(٣٨) انظر: حالة الشراكة العالمية من أجل التنمية: تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.14.I.7).

٥٩ - ويأتي قسط كبير من الاستثمارات في الهياكل الأساسية أيضا من الشركاء الإنمائيين لأفريقيا. وقد ازدادت التزامات التمويل التي تعهد بها الاتحاد المعني بالهياكل الأساسية من أجل أفريقيا بنسبة ٥٧ في المائة في عام ٢٠١٢ فبلغت ١٨,٧ بليون دولار، بينما ازدادت المدفوعات بنسبة ٤٧ في المائة فبلغت ١٢,٨ بليون دولار عقب هبوط في عام ٢٠١١. وتبرعت الصين بمبلغ ١٣,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٢، فزاد نصيبها على نصف التمويل الخارجي[٣٩]. وأصبح كل من البرازيل وجمهورية كوريا والهند أيضا من ضمن الجهات المساهمة الكبيرة، وتعهد فريق تنسيق المعونة العربية بالمساهمة.

٦٠ - وتدعو الحاجة أيضا إلى بذل جهود أكبر للحد من التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بسوء التسعير التجاري والتهرب من دفع الضرائب والفساد وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية التي تكلف أفريقيا ما يُقدر بنحو ٥٠ بليون دولار في السنة. وتؤدي هذه التدفقات إلى تقويض الإجراءات المالية وعملية صنع السياسات في البلدان المعنية. وهي تستترف الإيرادات الوطنية وتثبط الاستثمار وتزيد حدة التضخم. وكذلك فإن التدفقات غير المشروعة تعوق جهود القضاء على الفقر وتنال من نزاهة المؤسسات العامة. وتدعو الحاجة إلى بذل الجهود لتعزيز قدرة البلدان الغنية بالموارد على سد المهارب الضريبية والتفاوض بشأن عقود استغلال الموارد. ومن الضروري أيضا بذل جهود تعاونية بين بلدان المنشأ والمقصد من أجل تعزيز المساعي الدولية لاسترداد الأصول.

٦١ - وتدعو الحاجة كذلك إلى أن تستفيد البلدان بصورة أكبر من التحويلات المالية التي ما زالت تشكل أكبر تدفقات مالية إلى أفريقيا من الخارج. ومن المتوقع أن تزداد تدفقات التحويلات المالية إلى أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ٣,٢ في المائة فتبلغ ٣٣ بليون دولار في عام ٢٠١٤، مقارنة بـ ٣٢ بليون دولار في عام ٢٠١٣. ويُتوقع نمو تدفقات التحويلات المالية إلى الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا بنسبة ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٤ لتصل إلى ٥١ مليار دولار[٤٠]. ويظل تخفيف عبء الديون أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان الفقيرة. وقد ساعد تخفيف عبء الديون، في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة

(٣٩) انظر: Infrastructure Consortium for Africa, *Infrastructure Financing Trends in Africa: ICA Annual Report 2012* (Tunis, 2012).

(٤٠) انظر: World Bank, "Migration and remittances: recent developments and outlook", Migration and Development Brief, No. 23 (Washington, D.C., October 6, 2014).

المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، البلدانَ المستفيدة على زيادة نفقاتها للحد من الفقر بنحو ٣,٥ نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٢[٤١].

ثالثا - الاستنتاج والتوصيات

٦٢ - ينبغي للقيادة السياسية في أفريقيا أن تواصل تعميق تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لا سيما ما يتعلق بالارتقاء بمستوى الاستثمارات في الزراعة والتعليم والصحة والهياكل الأساسية، فضلا عن توطيد الديمقراطية وسيادة القانون. وذلك من شأنه أن يكفل تحقيق الرخاء والنمو الشامل للجميع. وينبغي للجنة في ذلك الصدد أن تشجع البلدان الأفريقية وشركاءها في التنمية على القيام بما يلي:

- الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الفرص التي يتيحها تزامن الفعاليات السياساتية العالمية الرئيسية في سياق صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والعمل على كفالة كون الإطار العالمي الجديد يعكس بشكل ملائم أولويات أفريقيا الواردة في الموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣
- تشجيع السياسات التي تعزز التحول الزراعي، بما في ذلك الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالزراعة الواردة في إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي
- تعزيز صياغة وتنفيذ سياسات صناعية تؤدي إلى التنويع الاقتصادي وتسهم في القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي من خلال إيجاد فرص العمل
- التقليل من اللامساواة وأوجه الضعف عن طريق اعتماد حدود دنيا للحماية الاجتماعية الأساسية، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة للفئات المحرومة والفئات الاجتماعية الضعيفة، بما في ذلك التعليم الذي ينمي التفكير الناقد والابتكار على جميع المستويات
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن طريق إدماج المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج، وتوسيع نطاق الاستفادة من الوسائل والموارد الإنتاجية والسيطرة عليها، والتحقيق الكامل للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات

(٤١) انظر: International Monetary Fund, “Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative and Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI): Statistical Update” (Washington, D.C., December 2013).

- إعطاء الأولوية للاستثمارات في بناء القدرات المؤسسية للنظم الصحية، والتقليل من التفاوت في مجال الصحة داخل البلدان وفيما بينها، وتعزيز الأمن الصحي العالمي، والحد من تفشي الأمراض الرئيسية
- تشجيع المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته القائمة بتقديم المعونة، وتقديم مدفوعات للمساعدة الإنمائية الرسمية يمكن التنبؤ بها، وتخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة والضعيفة
- وضع أهداف جريئة لتعبئة الموارد المحلية من أجل تنفيذ برامج التنمية الوطنية والإقليمية. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تقيم شراكات مع المجتمع الدولي من أجل تتبع التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا والإبلاغ عنها ووقفها وإعادتها إلى مصدرها.